

Distr.: Limited
10 January 2003*
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار)
الدورة الثامنة والعشرون
نيويورك، ٢٤-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣

مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار

مذكرة من الأمانة

[يرد الفصلان الأول والثاني من الجزء الأول من الدليل في الوثيقة
A/CN.9/WG.V/WP.63/Add.2؛ ويرد الجزء الثاني من الدليل في الوثائق
A/CN.9/WG.V/WP.63/Add.3 إلى Add.17]

مسرد المصطلحات

ألف - ملاحظات بشأن المصطلحات المستخدمة في الدليل

١- يقصد من المصطلحات التالية توفير توجيه لقارئ الدليل - فهناك مصطلحات عديدة، مثل "الدائن المكفول بضمان" و "التصفية" و "إعادة التنظيم"، يمكن أن تكون لها معان متباينة تباينا جذريا في الولايات القضائية المختلفة، ويمكن أن يساعد إدراج تعريف في الدليل على ضمان أن تكون المفاهيم التي يتناولها الدليل واضحة ومفهومة على نطاق واسع.

* قدمت هذه الوثيقة متأخرة بسبب ضرورة إكمال الدورة السابعة والعشرين للفريق العامل (٩-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) ووضع الصيغة النهائية لتنقيح الوثيقة.



- الإشارات إلى "المحكمة" في الدليل

- ٢- يفترض الدليل أن هنالك تعويلاً على الإشراف الذي تمارسه المحكمة طوال إجراءات دعوى الإعسار، مما يمكن أن يشمل صلاحية بدء إجراءات الإعسار وتعيين ممثل الإعسار والإشراف على أنشطته واتخاذ قرارات في سياق تلك الإجراءات. ومع أن هذا التعويل قد يكون مناسباً كمبدأ عام، فإنه يمكن النظر في بدائل، وذلك مثلاً عندما يتعذر على المحاكم الاضطلاع بالعمل في معالجة قضايا الإعسار (سواء لأسباب تتعلق بالافتقار إلى الموارد أو بالافتقار إلى الخبرة اللازمة) أو عندما يُفضّل الإشراف من جانب هيئة إدارية (انظر الفصل الرابع - دال من الجزء الثاني - المؤسسات).
- ٣- وتوخياً للبساطة، يُستخدم مصطلح "المحكمة" في الدليل تماماً مثل استخدامه في المادة ٢ (هـ) من قانون الأونسيتال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، للإشارة إلى السلطة القضائية أو إلى سلطة أخرى مختصة بمراقبة إجراءات الإعسار أو الإشراف عليها.

باء- المصطلحات والتعاريف

مطالبة إدارية المطالبات التي تُمنح أولوية، عموماً، على المطالبات غير المضمونة، والتي تتعلق بتكاليف ونفقات الإجراءات، مثل مكافأة ممثل الإعسار وأي مهنيين يعملون لحسابه، والديون الناشئة عن الممارسة السليمة لوظائف ممثل الإعسار وصلاحياته، والتكاليف الناشئة عن التزامات تعاقدية مستمرة، وتكاليف الإجراءات [انظر الفقرة ٤٢٦ من الوثيقة A/CN.9/WG.V/WP.63/Add.14].

حماية مناسبة التدابير الموجهة إلى الحفاظ على القيمة الاقتصادية لمصلحة ضمانية أثناء إجراءات الإعسار (ويشار إليها في بعض الولايات القضائية بعبارة "حماية وافية"). ويمكن أن تكون هذه الحماية ذات أهمية خاصة حيثما تكون قيمة المطالبة المضمونة أكبر من قيمة الموجود المضمون أو حتى حيثما تزيد قيمة الموجود المضمون على قيمة المطالبة المضمونة ولكن تكون قيمة الموجود المضمون متناقصة وقد لا تكفي في النهاية للوفاء بالمطالبة المضمونة. ويمكن أن يتأثر هذا التناقص في القيمة بتطبيق الوقف على الدائنين المضمونين وباستخدام الموجود المضمون في إجراءات الإعسار (انظر التوصية

(٤٢)). ويمكن توفير الحماية المناسبة عن طريق دفعيات نقدية، أو تقديم ضمان بديل أو إضافي، أو بوسائل أخرى تحددها المحكمة لتوفير الحماية اللازمة.

إجراء يتيح إلغاء معاملات [حدثت قبل طلب بدء إجراءات الإعسار أو قبل بدء إجراءات الإعسار] أو جعلها على نحو آخر غير نافذة. ومن المعاملات التي يجوز إبطالها ما يلي: [تدرج أحكام التوصية (٧٠)].

إجراء إبطال

المكان الذي يقوم فيه المدين بإدارة مصالحه بصفة منتظمة، والذي لذلك يمكن للأطراف الثالثة أن تستبينه [لائحة المفوضية الأوروبية رقم ١٣٤٦/٢٠٠٠ المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، الحثية (١٣)].

مركز المصالح الرئيسية

حق قابل للإنفاذ في أموال نقدية أو موجودات، يمكن أن يكون مستندا إلى حكم قضائي، ويمكن أن يكون مقطوعا أو غير مقطوع، مستحق الأداء أو غير مستحق الأداء، مطعون فيه أو غير مطعون فيه، مضمون أو غير مضمون، ثابتا أو احتماليا.

مطالبة

انظر المعاوضة.

تسوية إغلاق

التاريخ الذي تنطبق آثار الإعسار اعتبارا منه أو [التاريخ الذي يصبح القرار القضائي الذي تبدأ به إجراءات الإعسار نافذا اعتبارا منه، سواء أكان القرار نهائيا أم غير نهائي]، ويشار إليه في بعض الولايات القضائية بعبارة "افتتاح" الإجراءات.

بدء الإجراءات

[في سياق إعادة التنظيم،] اتفاق بين المدين و [غالبية] الدائنين، بموجبه يتفق الدائنون مع المدين وفيما بينهم على أن يقبلوا من المدين سداد مبلغ أقل من المبلغ المستحق لهم في حال الوفاء الكامل بمطالباتهم، أو على تخفيض الديون أو تأجيلها أو إعادة تحديد شروط السداد].

[تسوية تنظيمية]

سلطة قضائية أو سلطة أخرى مختصة بمراقبة إجراء الإعسار أو الإشراف عليه [قانون الأونسيترال النموذجي للإعسار عبر الحدود، المادة ٢ (ه)].

المحكمة

حكم الإلزام بالخطة	آلية تمكّن من دعم فئة من الدائنين لأجل استخدام خطة لإعادة التنظيم لجعل الخطة إلزامية على فئات أخرى دون موافقة تلك الفئات.
لجنة الدائنين	هيئة تمثيلية تُعيّن من جانب [الحكمة] [ممثل الإعسار] [الدائنين بأجمعهم] لكي تتصرف نيابة عن عموم الدائنين ولصالحهم، وتكون لها صلاحيات استشارية وغيرها على النحو المحدد في قانون الإعسار.
مدين	شخص أو كيان يزاول أعمالاً تجارية ويستوفي معايير إجراءات الإعسار [شخص أو كيان مدين لدائن].
إبراء الذمة	أمر من المحكمة يعفي المدين من كل التزاماته التي عولجت أو كان يمكن أن تعالج في إجراءات الإعسار، بما في ذلك العقود التي عدّلت كجزء من إعادة تنظيم.
مؤسسة	أي مكان عمليات يقوم فيه المدين بنشاط اقتصادي غير عارض بواسطة وسائل بشرية و سلع أو خدمات [قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، المادة ٢ (و)].
عقد مالي	يعني أي معاملة آنية أو آجلة أو مستقبلية أو تخييرية أو تقايضية تتعلق بأسعار فائدة أو سلع أو عملات أو أسهم أو سندات أو مؤشرات أو أي صك مالي آخر، وأي معاملة إعادة شراء أو معاملة إقراض أوراق مالية، وأي معاملة أخرى مماثلة لأي معاملة مشار إليها أعلاه تبرم في الأسواق المالية، وأي مجموعة من المعاملات المذكورة أعلاه [اتفاقية الأونسيترال لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (٢٠٠٢) المادة ٥ (ك)].
إجراءات إعسار رسمية	إجراءات الإعسار التي تبدأ بموجب قانون الإعسار ويحكمها ذلك القانون، وتشمل عموماً عملية تصفية وعملية إعادة تنظيم.
منشأة عاملة	بيع العمل التجاري بصفة "منشأة عاملة" يكون عندما يواصل العمل التجاري بعد بدء إجراءات الإعسار ويبيع ككل عامل، خلافاً للبيع بالتجزئة لموجودات فردية تابعة لعمل تجاري.

- إجراءات إعسار غير رسمية
- عمليات الإعسار التي لا ينظمها قانون الإعسار، وتشمل عموماً التفاوض بين المدين وبعض دائنيه أو كلهم. وفي كثير من الأحيان طورت هذه العمليات عن طريق القطاعات المصرفية والتجارية، وتنص عادة على شكل من أشكال إعادة تنظيم المنشأة المدينة المعسرة. وبينما لا ينظم قانون الإعسار عمليات إعادة التنظيم غير الرسمية هذه فإنها، على الرغم من ذلك، تعتمد في فعاليتها على وجود قانون إعسار يمكن أن يوفر حافزاً غير مباشر ما أو قوة إقناعية لتحقيق إعادة التنظيم.
- استهلال الإجراءات
- تقديم طلب من جانب المدين؛ أو واحد أو أكثر من الدائنين؛ وفي حالات نادرة من جانب سلطة عمومية؛ لبدء إجراءات الإعسار. ويمكن أن يؤثر هذا الطلب على الحقوق القانونية للمدين والدائنين قبل بدء إجراءات الإعسار.
- إعسار
- عندما يكون المدين غير قادر [أو يحتمل أن يصبح غير قادر] على سداد ديونه والتزاماته الأخرى لدى استحقاقها أو عندما تزيد قيمة ديون المدين والتزاماته على قيمة الموجودات.
- حوزة الإعسار
- موجودات وحقوق المدين التي يتحكم فيها ممثل الإعسار والتي تخضع لإجراءات الإعسار.
- إجراءات الإعسار
- إجراءات قضائية أو إدارية جماعية، تشمل الإجراء المؤقت، لصالح الدائنين وغيرهم، تجري وفقاً لقانون الإعسار [وتكون فيها موجودات المدين وأعماله خاضعة للمراقبة أو الإشراف من جانب محكمة أو سلطة مختصة أخرى] [وتشمل تجريد المدين [تجريداً جزئياً أو كلياً] وتعيين ممثل إعسار] لغرض تصفية العمل التجاري أو إعادة تنظيمه.
- ممثل الإعسار
- شخص أو هيئة، بما في ذلك الشخص أو الهيئة المعينان على أساس مؤقت، يؤذن لهما في إجراءات إعسار بإدارة إعادة تنظيم موجودات المدين أو أعماله أو تصفيتها [قانون الأونسيتال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، المادة ٢ (د)] (انظر أيضاً "ممثل الإعسار المؤقت").

قرار المحكمة ببدء إجراءات الإعسار [وتعيين ممثل إعسار] (انظر أيضا بدء الإجراءات).	قرار الإعسار
شخص أو كيان تعينه محكمة الإعسار في حالة حدوث أزمة خطيرة للمدين تمنع التسيير العادي لأعماله، ويطلب منه أن يضمن، مؤقتا، استمرار تسيير الأعمال اقترانا بإيقاف المدين أو إدارة المدين عن ممارسة العمل (ربما اقترانا بإعادة التنظيم) [انظر أيضا "ممثل الإعسار"] .	ممثل الإعسار المؤقت
إجراءات إعسار تبدأ لدى تقديم طلب من طرف غير المدين، مثل الدائنين أو سلطة عمومية.	إجراءات غير طوعية
عملية تجميع وبيع موجودات المدين بطريقة منظمة وسريعة من أجل توزيع عائدات البيع على الدائنين وفقا للقانون المقرر وتصفية المنشأة المدينة (حيثما يكون المدين كيانا اعتباريا أو كيانا قانونيا آخر) أو إبراء ذمته (حيثما يكون المدين فردا) إما عن طريق بيع مجزأ أو عن طريق بيع معظم موجودات المدين أو كلها في شكل وحدات إنتاجية عاملة أو كمنشأة عاملة (انظر مبادئ البنك الدولي ومبادئه التوجيهية، ٢٠٠١). ومن المصطلحات الأخرى المستعملة للإشارة إلى هذا النوع من الإجراءات winding up و bankruptcy و faillite و quiebra و Konkursverfahren.	التصفية
يمكن أن تشتمل، في أحد شكلها، على مقاصة (انظر 'مقاصة') أموال مثلية غير نقدية (مثل الأوراق المالية أو السلع التي يمكن تسليمها في نفس اليوم، ويعرف هذا الشكل باسم معاوضة تسوية)، وتشتمل، في شكلها الأهم، على قيام طرف مقابل بإلغاء عقود جارية مع المدين، ثم مقاصة الخسائر والمكاسب لأي من الطرفين (معاوضة إغلاق).	المعاوضة
اتفاق بين طرفين أو أكثر ينص على واحد أو أكثر مما يلي: '١' التسوية الصافية لمدفوعات مستحقة بالعملة ذاتها وفي التاريخ ذاته سواء عن طريق الحلول أو بطريقة أخرى؛ أو	اتفاق المعاوضة

٢٠٠ عند إعسار طرف ما أو تقصيره على أي نحو آخر، إنهاء جميع المعاملات المتعلقة بقيمة إبدالها أو بقيمتها السوقية العادلة، وتحويل تلك المبالغ إلى عملة واحدة؛ ومعاوضتها بدفعة واحدة من طرف إلى آخر؛ أو

٣٠٠ مقاصة المبالغ المحسوبة على النحو المبين في الفقرة الفرعية ٢٠٠ من هذا التعريف في إطار اتفاقي معاوضة أو أكثر. [اتفاقية الأونسيترال لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (٢٠٠٢)، المادة ٥ (١)].

[ملحوظة: هل يلزم تعريف في الدليل؟]	سياق الأعمال العادي
المبدأ الذي يقضي بمعاملة الدائنين ذوي الطبقة الواحدة معاملة متساوية [ويدفع لهم من موجودات الحوزة بالتناسب].	مبدأ التساوي
دائن تنشأ مطالبته بعد بدء إجراءات الإعسار.	دائن لاحق لبدء الإجراءات
عملية سداد أو معاملة أخرى يقوم بها مدين معسر وتضع الدائن في موضع أحسن مما كان سيجد فيه نفسه لولاها بما يضر بعموم الدائنين أو ينال منهم [في غير سياق التجارة العادي].	الأفضلية
أولوية يحظى بها مقدمو القروض التمويلية التي تقدم بعد بدء الإجراءات، وهي تسبق في المرتبة أولوية كل الدائنين، بما فيهم الدائنون المضمونون.	امتياز رئيسي
حق شخص في التمتع بالأفضلية على حق شخص آخر وتشمل، بالقدر الذي له صلة بذلك الغرض، تقرير ما إن كان الحق حقا شخصيا أو حق ملكية، وما إن كان حقا ضمانيا لمديونية أو لالتزام آخر أم لا، وما إن كان قد تم الوفاء بأي شروط ضرورية لجعل الحق نافذ المفعول تجاه مُطالب مُنازع [اتفاقية الأونسيترال لإحالة المستحقات في التجارة الدولية، المادة ٥].	الأولوية
مطالبة ستسدد من الموجودات المتوفرة قبل السداد للدائنين العامين غير المضمونين.	مطالبة ذات أولوية

القواعد التي يتم بواسطتها ترتيب عمليات التوزيع فيما بين الدائنين وأصحاب المصالح السهمية.	قواعد الأولوية
شخص كائن أو كان في وضع سيطرة على المنشأة المدينة، بما في ذلك أي مدير أو موظف في كيان قانوني، أو مساهم أو عضو في ذلك الكيان القانوني، أو مدير أو موظف أو مساهم في كيان قانوني ذي صلة بالمنشأة المدينة، بما في ذلك أي قريب لذلك الشخص؛ وتعني عبارة "قريب" فيما يتعلق بالشخص ذي الصلة أحد الزوجين أو أحد الأبوين أو الجد أو الجدة أو الابن أو الابنة أو الأخ أو الأخت للشخص ذي الصلة.	شخص ذو صلة
عملية يمكن بها استرداد العافية المالية وقابلية الاستمرار لمنشأة المدين وأن تواصل المنشأة عملها، باستخدام وسائل شتى يمكن أن تشمل الإعفاء من الديون، وإعادة جدولة الديون، وعمليات تحويل الديون إلى رأسمال، وبيع المنشأة (أو جزء منها) كمنشأة عاملة. ومن المصطلحات الأخرى المستعملة للإشارة إلى هذا النوع من الإجراءات: <u>rescue</u> و <u>restructuring</u> و <u>turnaround</u> و <u>rehabilitation</u> و <u>arrangement</u> و <u>composition</u> و <u>concordat</u> و <u>administración</u> و <u>suspensión de pagos</u> و <u>préventif de faillite</u> و <u>judicial de empresas</u> و <u>Vergleichsverfahren</u> .	إعادة التنظيم
خطة يمكن بها استرداد العافية المالية وقابلية الاستمرار لمنشأة المدين. وقد ينص قانون الإعسار على أن تقدم الخطة من جانب أطراف شتى (المدين، الدائنون، ممثل الإعسار)، وقد يشترط أن تؤكد الخطة من جانب المحكمة بعد أن يوافق عليها العدد المشترك من الدائنين. وقد تتناول الخطة مسائل كتوقيت العملية، والالتزامات التي سيحري التعهد بها، وشروط السداد للدائنين والضمانات التي ستعرض عليهم، وإجراءات الإبطال التي ستسجل، ومعاملة العقود العالقة، بما فيها عقود العمل.	خطة إعادة التنظيم
حكم في عقد بشأن الإمداد بالسلع يشير إلى الاحتفاظ للمورد بملكية السلع إلى أن يتم سداد ثمن شراؤها.	الاحتفاظ بسند الملكية (التمويل مع الاحتفاظ بسند الملكية)

<p>موجود أو ممتلك، منقول أو غير منقول، تم بشأنه منح مصلحة ضمانية لدائن. وإذا لم يوف بالتزام ما فيمكن استرداد الموجود أو الممتلك الخاضع للمصلحة الضمانية أو الاحتفاظ به، أو أن يقوم الدائن حائز المصلحة الضمانية بتحصيل قيمته. ومن المصطلحات الأخرى الضمانة الرهنية (collateral) والموجود المحمّل بعبء (encumbered asset).</p>	موجود مضمون
<p>مطالبة مدعومة بمصلحة ضمانية مأخوذة على سبيل كفالة دين قابل للإنفاذ في حالة تقصير المدين عند حلول أجل الدين.</p>	مطالبة مضمونة
<p>دائن حائز إما على مصلحة ضمانية تغطي كل موجودات المدين أو جزءاً منها، أو على مصلحة ضمانية في موجود معين تجعل من حق الدائن أن يحصل على أولوية على الدائنين الآخرين فيما يتعلق بالموجود المضمون.</p>	دائن مضمون
<p>[المبلغ الإجمالي للمطالبات المضمونة] أو [المطالبات المتعلقة بالدائنين المضمونين].</p>	دين مضمون
<p>حق أو مصلحة يمنحها طرف، تلزم الطرف بدفع التزام أو أدائه. وسواء أأنشئت المصلحة الضمانية طوعاً باتفاق أم كراهة من خلال أعمال القانون فإنها عموماً تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الرهون العقارية والرهون الحيازية والرهون المحمّلة (charges) وحقوق الامتياز (liens) [مبادئ البنك الدولي ومبادئه التوجيهية، ٢٠٠١].</p>	مصلحة ضمانية
<p>"المقاصة" (أي الموازنة) بين مطالبة بمبلغ نقدي مستحق لأحد الأشخاص ومطالبة من جانب الطرف الآخر بمبلغ نقدي مستحق على ذلك الشخص الأول. ويمكن أن تستخدم المقاصة كدفاع جزئي أو كلي تجاه مطالبة بمبلغ نقدي.</p>	مقاصة
<p>[ملحوظة: هل يلزم تعريف في الدليل؟]</p>	منشأة تجارية مملوكة للدولة
<p>إجراء يمنع بدء الدعاوى القضائية أو الإدارية أو غيرها من الدعاوى الفردية المتعلقة بموجودات المدين أو حقوقه أو التزاماته أو</p>	وقف الإجراءات

مسؤولياته أو يعلق مواصلة تلك الدعاوى، بما في ذلك إتمام أي مصلحة ضمانية أو إنفاذها؛ ويمنع التنفيذ على موجودات حوزة الإعسار، وإنهاء العقد مع المدين، ونقل أي موجود أو حق تابع لحوزة الإعسار أو تحميله بعبء أو التصرف فيه بطريقة أخرى (التوصية (٣٥)).

أولوية فائقة أولوية تؤدي إلى أن المطالبات التي تتصل بها الأولوية الفائقة تدفع قبل المطالبات الإدارية.

دائن غير مضمون أي دائن غير حائز على ضمان، أو أي دائن عادي ليست له حقوق تفضيلية.

دين غير مضمون المبلغ الإجمالي للمطالبات غير المدعومة بضمانات.

إجراء طوعي إجراءات إعسار تبدأ بناء على طلب المدين.